د.إبراهيمي الطاهر ود.قبقوب عيسى
جامعة بسكرة

مقدمة:

في تناول ظاهرة الجنوح دواع كثر. وأهمية عملية و علمية، و تزداد مبررات دراستها إذا تعلق الأمر بالطفولة لما لهذه المرحلة العمرية من خطورة على الطفل والمجتمع، وجنوح هذه الفئة الاجتماعية مثار دهشة و تساؤل إذ في الوقت الذي كان يفترض أن تجد فيه ما يكفها رعاية وتعهدا من مؤسسات التنشئة الاجتماعية، تنفلت إلى ممارسة خارج معايير السلوك السوي، وفي الوقت الذي كان واجبا أن يكون الطفل مهيئا لمهام المستقبل بكل ما يحمله من آفاق ينتكس و يصير في اتجاه معاكس يشكل عبئا على جهود النماء الاجتماعي والاقتصادي، وعلى الاستقرار الاجتماعي الذي يستوجب التوفر في النظام العام كشرط للنجاح في أي جهد أو تدبير يرمي إلى التكيف الموفق مع متغيرات المرحلة التاريخية التي يمر بها المجتمع ويعرفها عالم العولمة.

إن جنوح الأطفال يؤشر إلى ارتخاء اجتماعي والى قوة نوابت ضارة في يوميات الحياة الاجتماعية، وهو لهذا موضوع يبقى أولوية إن في سياسة البحث العلمي أو في سياسات التربية و التكافل الاجتماعي، و ضمن تلك الأهمية تأتي الدراسة محاولة طرقه في مجال معاينة من بسكرة وفي حي من أكثر أحيائها الشعبية احتضانا لظاهرة جنوح الأطفال، وأما المسعى الرئيس فهو الوقوف على واقع الطفولة الجانحة، كما تتمظهر في السلوك الجانح لدى أفراد العينة المدروسة وانطلاقا من أسئلة المقابلة التي تستهدف توصيف الظاهرة ومعرفة العوامل المؤدية إليها.

وهكذا تأتي سيرورة الدراسة متدرجة وفق تسلسل ينطلق من إبراز ملامح المشكلة المدروسة ومنهجية العمل وفيها يتم الإشارة إلى تساؤلات الدراسة ومن ثم الطريقة التي تعتمد في التعامل مع البيانات المشكلة للمادة الفكرية ذات العلاقة والمادة الميدانية المتحصل عليها :

ولهذا يسوق المبحث الثاني مقاربة مشكلة الدراسة في توطئة أدبية تركز في الأساس على عمل مكتبي لما تيسر من وثائق و دراسات عن الواقع الجزائري. وأما المبحث الأخير فيعرض نتائج الدراسة بشيء من التحليل و المناقشة.

أولا: ملامح المشكلة المدروسة ومنهجية الدراسة:

تدور الدراسة حول تساؤلين أساسيين متخذة منهما مسارا و خطا تحليليا.

أما الأول فهو: ما هي ملامح الطفولة الجانحة؟ ويستهدف بحثه طرقا لظاهرة الجنوح من وجهة أنها سلوك معقد يتخذ أصحابه من الأطفال وضعيات عديدة أثناء الفعل و الممارسة، وفهم هكذا مظاهر يفيد في التشخيص و التبيين، و يعطي تفصيلا للصورة الانمبريقية التي تتشكل فيها الظاهرة المدروسة في الواقع المجتمعي المستهدف بالمعاينة و الاستكشاف والوصف.

أما الثاني فنصه: ما هي العوامل التي تؤدي إلى جنوح الأطفال؟ و غاية هذا التساؤل هي محاولة الوقوف على الظروف الفاعلة و الشروط الضاغطة لشيوع الجنوح في وسط طفولة كان يفترض أن تحصل على حقها في عيش كريم بعيدا عن أسباب الجنوح و التيه و الضياع، و اعتمادا على منهج الإصغاء لعينة من الأطفال الجانحين باستخدام المقابلة لجمع البيانات تكون المادة الميدانية من مشاركة الفاعلين و الباحث خلال تفاعل بينهما. مما يجعل من تدخلهم في الوصف مكونا ايجابيا في محصلة هذه الدراسة، و انعكاس متريا للتحليل والتخريج للنتائج، وتتم الدراسة ضمن منهجية هذا بيانها.

منهجية الدراسة:

تنطلق الدراسة في مجال معاينة يشمل أطفالا جانحين بمنطقة سكنية هجينة من جهة التركيبة السكانية، و تشمل أسرا من جهات عديدة، أغلبها جمعتها مدينة بسكرة لما توفره من فرص عيش لمحدودي الدخل، من جهة و لما تمنحه من فرص العمل اليومي أو الموسمي من جهة أخرى، و لذلك فان سكان الأطراف خصوصا بحي العالية خليط من ولايات مجاورة، وهؤلاء النازحين توارثوا الإقامة في الأحياء القصديرية و استفاد عدد منهم من سكنات اجتماعية، و المهم في هذه التركيبة البشرية أنها تمثل شريحة من البطالين و تجار الشنطة والعمالة اليومية في قطاع البناء و في حرف أخرى. ليس لها دخل قار ومعلوم، يشيع في سلوكياتها الخشونة و العنف و تكثر فيها حوادث العراك و المشاجرات. و في ظل هذه الخصائص ينشأ أطفال و يكبرون على تمثل ثقافة العنف و الفقر و يدخل بعضهم دوائر الانحراف مبكرا و تبدأ أحيانا من مجتمع المدرسة نفسه. و لذلك فان تكفل جهات مختصة بدراسات تتبعيه لظواهر عديدة في هذه الأوساط الاجتماعية من شأنها تسليط الضوء على تفاصيل أخرى و أقدر بالتالي على توصيفها و تشخيصها، إذ ليست هذه

الدراسة سوى محاولة لاستكشاف وضع ووصفه تمهيدا لبحوث ممكنة لاحقا أوفي وقتا و جهدا ومالا.

و يجرى فحص عينة مقصودة تتكون من أطفال تتراوح أعمارهم بين 6-12 سنة من جنس الذكور لصعوبات تتعلق باستحالة ضبط مجتمع الدراسة و حصره عددا، و لصعوبة التمكن من مقابلة الفتيات الجانحات لاعتبارات أخلاقية و عملية، مع ملاحظة أن الجنوح يشيع بوجوه عديدة في هذا الوسط و يتمظهر في ملامح شتى تشمل عديد من الأعمال والتصرفات التي تتنافى مع القيم و المعايير الثقافية.

إن الجنوح مفهوم متغير حسب الزمان و المكان و يختلف باختلاف الثقافات و مرونة القاضي و العائلة و المحيط الاجتماعي، و هو في تزايد مستمر بالجزائر متخذا مفهوما مرنا يدور حول ظاهرة التهريب في الغالب الأعم (بدرة معتصم ميموني.2005 .ص 243).

و إذا كان الجنوح تختلف باختلاف المجتمعات و الثقافات فانه كمفهوم يختلف أيضا باختلاف التخصصات.

فالجانح في القانون هو:" كل فرد ارتكب جنحة أي مخالفة للقانون الاجتماعي و يحكم عليه حسب قانون الجنايات" و في علم الاجتماع يعتبر الجنوح ناتجا عن الظروف الاجتماعية الرديئة، و مرتبط بالتغيرات السريعة و الفوضوية التي يعيشها المجتمع دون التحكم فيها، وهو عند السلوكية اضطراب ميكانيزمات الضبط الخارجي يجعل الفرد غير قادر على ضبط نفسه والتحكم في عدوانه الذي يوجه إلى الخارج، و في الطب النفسي هو فان الاهتمام ينصب على الفعل الجانح و تحديد المسؤولية أما في علم النفس فان التركيز يكون على الفعل(الجنحة) بالنسبة لفرد له تاريخه و ظروفه الخاصة، و يوجه الاهتمام للبحث عن الأسباب التي دفعت إلى هذا السلوك، و إذ علم النفس يحاول فهم و مساعدة و توجيه الجانح نحو حياة أفضل(بدرة معتصم ميموني.2005ص 243، 244)

وأما المفهوم الذي تنطلق منه الدراسة فهو اعتبار جنوح الطفل ذلك السلوك اللاسوي اجتماعيا و المرفوض أخلاقيا و ثقافيا لتنافيه مع القيم و المعايير الاجتماعية السائدة، والذي يلحق ضررا بالأفراد و المجتمع و بالآداب العامة، ويتخذ ألوانا متعددة من الممارسة كالتهريب و السرقة

والضرب والجرح والعنف والاعتداء الجسمي والجنسي والقتل، ويكون مدفوع بعوامل اجتماعية و اقتصادية و نفسية تختلف من حالة إلى أخرى.

أما **منهج الدراسة:**

فيتمثل في سيرورة بحثية تنطلق من فكرة الموضوع وهي الفكرة التي تؤطرها أدبيات نظم معرفية عديدة، تشارك فيها علوم النفس، و الخبرة الإنسانية التي وفرتها البحوث في مجالات علوم الإنسان عامة، ومن تحليل لما تيسر جمعه من مادة فكرية يجرى دخول الميدان من خلال عينة قصدية، ليتم عن طريق اعتماد مقابلات خبرة و نصف موجهة جمع المادة الميدانية وبالتالي تحليلها و تقديم التفسيرات المرتبطة لكشف ملامح الجنوح لدى الأطفال و العوامل المؤدية إليه في الواقع المجتمعي المبحوث. وما يحتاج إلى إشارة هو أن العينة المعتمدة و بالنظر إلى صعوبات منهجية و ميدانية استقرت عند عدد 20 حالة والجدول رقم (3) يوضح سنها/جنسها.

الفئات	التكرار
8-6	5
11-9	8
-12	7

وقد تم التعامل مع أفراد العينة تباعا في وقت متتال بحسب الظروف إذ كان يشق إيجاد تلك الحالات في الطرقات و الشوارع في كثير من الأحيان.

أما حدود البحث: فيتعلق الأمر بالأحياء السكنية للعالية، و أما زمانيا فينحصر العمل في الفترة في شهري أوت و سبتمبر 2006، و هكذا واستتباعا مع هذه المجالات فان نتائج هذه الدراسة ترتبط بحدودها في المكان و الزمان وهي لذلك تظل التخريجات التي تتأدى من التحليل ليست في مستواها التجريدي تنوات أو تعميمات تجريبية مطلقة على جميع الحالات المثيلة.

ذلك هو منطق هذا العمل الذي يرتبط بالتوجه الابستيمولوجي لحدود المقاربة الامبريقية.

أداة البحث: تم استخدام المقابلة، وهي الأداة التي رتبت استجابة لتساؤلي الدراسة وتضمنت أسئلة مفتوحة، رغبة في تمكين أفراد العينة من الإدلاء بآرائهم وتصوراتهم وتوصيفاتهم لظاهرة الجنوح وللعوامل التي يرون أنها المسؤولة عن دفعها إليها.

ثانيا: مشكلة الدراسة في ضوء صورة من أدبياتها:

المجتمع المعاصر ورغم توفره على أسباب القوة و المناعة المادية، إن في وسائل العيش أو الصحة و التعليم، فإن الهوة بين مجتمعات الشمال و مثيلاتها في الجنوب سحيقة وظاهرة فهي لا تحي على نفس المستوى الاقتصادي ولا تتهيأ لها نفس الفرص، وتشير إحصاءات المهتمين بقضايا التخلف و التنمية إلى أوضاع مخيفة، ففي حين تبلغ مستويات الدخل مداها في طبقات المجتمع الغربي فتصل حد التخمة

و يصير ما يرمى من غذاء في النفايات و المزابل يكفي للقضاء على المجاعة في قارة إفريقيا، يتدنى مستوى المعيشة إلى حد العدم في مجتمعات أخرى و الحال أن الجميع يعيش مطلع الألفية الثالثة.

ففوق النهب المباشر الذي تعرض له الجنوب في سنوات الاستيلاء بالقوة على الأرض والإنسان و تسخيرهما في خدمة تراكم رأس المال في الغرب. يزداد الوضع وفي نفس الاتجاه تفاقما في توسيع الفجوة بين الناهب و المنهوب، فتصير مجتمعات بكـاملها مرهونة واقتصادياتها تابعة لميتروبول ومركز بيد مؤسسات الرأس المال المالي وما يرتبط بها من منظمات و شركات عابرة للقارات ، وفي الداخل تفرض العولمة نظامها و صرامتها بلا هوادة على الحكومات لمنعها من التسيد في صنع القرارات المناسبة بلا توجس أو تهيب من الممانعة أو العقاب.

وهكذا ففي ظل عوامل متظافرة التأثير يشترك فيها العامل التاريخي الاستعماري والعوامل ذات الصلة بمفهوم التبعية و العولمة، تنشط في واقع المجتمعات الجنوب ظواهر التخلف و الفقر و الانحراف والإجرام و المرض لتشكل في المحصلة النهائية تخلفا من نوع آخر هو تخلف ثقافي – لغوي – سيكولوجي.

فأما التخلف اللغوي و الثقافي فهو الظاهر في عدم الاستعمال الكامل للغة في كافة شؤون الحياة و هو ما يعني غربتها و عزلتها التدريجية عن سرح الأحداث و اليوميات الاجتماعية. كما هو حال تهميش أو إقصاء اللغة العربية في بلاد المغرب العربي مثلا و أما التخلف النفسي فمداره الشعور بالدونية حيال الغرب (محمود الذوادي: 2002 ص)

والجزائر و هو البلد الذي تعرض إلى تمسيخ حضاري ممنهج ونهب نهم لثرواته"وتطهير" استدماري متعدد الوجوه تسبب في مآسي يصعب حصرها شملت نواحي عديدة و مست الأفراد و الجماعات ورثت من هذا التاريخ شروطا من شانها التهام الجهد النهضوي.

وغداة الاستقلال حاول النظام السياسي انتهاج سياسة تصنيع سريع لمجتمع زراعي وبدوي مما أدى إلى افرازات على مستويات عديدة: في مستوى المعيشة وفي بلورة حاجات جديدة حسب متطلبات المدن، ودفع باتجاه تحسين المستوى المعيشي والطموح في حياة أفضل ، لكن هذه التغيرات لم يتم وعيها جيدا مما جعل الطموح لا يتلاقى بالنمو الاجتماعي والثقافي وبالتالي بروز تناقضات أخطرها تجزيء المجتمع الجزائري وتشكل شرائح متصارعة بينها تطرف حضاري، كما كان من نتائج ذلك ظواهر أخرى كالنزوح الريفي وبناء مدن ليست متكيفة مع العدد الكبير للسكان، وتفكك العائلة الموسعة مما كان له أثر على الأزواج في غياب مؤسسات لحضانة

الأطفال ونقص التأهيل لدى الآباء للوفاء بعديد من المسؤوليات التي فرضتها الحياة في المدن . و عليه فقد تسبب تعدد الولادات في إنهاك الأمهات والآباء صحيا واقتصاديا ونفسيا وزاد في ذلك ضيق السكن وضعف الدخل الشهري وغلاء المعيشة.فكل هذه الضغوط لم تكن في صالح الصحة النفسية للعائلات والأطفال

(بدرة معتصم ميموني: 2005، ص 7،8).

ولكن لم يقتصر الضغط على مرحلة بداية الاستقلال في الجزائر بل تكاد تكون تتاليات تلك الافرازات لازمة من لوازم كل مرحلة لاحقة حتى وان عرفت في مرحلة الخط السياسي الاشتراكي شيئا من الكمون لشيوع آثار من سياسة الخدمات العمومية، والانكفاء عن الظهور بقوة وسقور، فإنها ظلت في حركة مد يتوغل في بطء إلى التشكيلة الاجتماعية والى نسيج العلاقات الاجتماعية حيث بدت أبنية المجتمع في القرى أكثر تمردا على ثقافة الفلاحة والتقاليد الاجتماعية للأرض وصار البحث عن الرخاء بلا مقابل من الجهد مبدأ، وعلت رغبة المجتمع الزراعي والبدوي في رفض قليل أو كثير من ماضيه وموروثة، ينسلخ منها بأشكال عدة، وينزع إلى عصرنه واهمة في المدن أين امكانات الشغل في المصانع بالمدن الجديدة تتوفر بقدر كاف على العموم، وأين بدت السكنات العمومية تحل محل السكن الريفي الرحب المعمار. وفي ظل هذه المكونات التي وسمت الحياة الاجتماعية ولازمت بشيء من الاضطرار حركة التطور الاقتصادي، كانت المشكلات الاجتماعية والنفسية تستصحب تلك الحركة إلى حد باتت فيه هي الأسرع في التعاظم كما وكيفا.

ويعتبر التحول الذي شمل النظام الاجتماعي السياسي والاقتصادي أحد أبرز العوامل المفسرة لظواهر اللاسواء، فقد لزم على انتهاج سياسات التمكين الاقتصاد ملبرر بدل الاقتصاد الممركز بطالة أرباب أسر وذهاب دخلها، مما جعل الاندفاع إلى ممارسة أنشطة اقتصادية سوداء تشكل انفلاتا عسر التحكم فيه أو مراقبته فصار بيع السلع الممنوعة ظاهرة شائعة في المدن والحارات وزاد تعاطي المخدرات والإدمان على الخمر والسرقة والاغتصاب والانحراف والجريمة هي ميزة سائدة في محيط المرافق العامة والشوارع والأسواق ولم يعد جهاز الأمن والمؤسسات العقابية قادرة على التصدي لهذه الظواهر لا من خلال العمليات التي تنظمها ولا من خلال الدور الروتيني التي دأبت على القيام به.

وتعتبر تلك البيئة بكافة الملامح المذكورة كلا معقدا يشكل البحث فيه وجهة أكثر من علم، طالما أن الموضوع قسمة مشتركة بينها حتى وان تعددت زوايا التناول و اختلفت مجالات المعاينة و تقنيات استنطاق الحوادث، ومن تلك القضايا التي تنتعش ضمن هذا الكل المعقد جنوح الأطفال و المراهقين في المجتمع الجزائري، و إذا كان الجنوح في سن المراهقة معروفا، فان جنوح الأطفال ظاهرة جديدة بدأت ترسم آثارها في الممارسات و في المواقف الشعبية و الاهتمامات الرسمية لما تمثله من خطورة على مستقبل و حاضر المجتمع.

وهي الظاهرة التي تثير أكثر من تساؤل و تلقى بعضا من السيولة الإعلامية في اليوميات الوطنية ترتبط غالبا بالمناسبات أو بالأحداث المثيرة، بشيء من التغطية الإعلامية، و بقليل من التناول العلمي.

وفي هذا السياق أوردت جريدة الخبر بتاريخ 2006/06/01 أرقاما عن الأطفال الجانحين هذا تلخيص لها في الجدول رقم 01 الآتي:

السنة	المتورطون / الجانحون	أنواع الجرائم				ملاحظة
		سرقة	ضرب– جرح	تحطيم أملاك الغير	قتل عمدي	
2004	10965				14	
2005	11302	4739	2728	665 (بعد الخروج	25	في الطرقات

					من ملاعب كرة القدم)	و الشوارع
مارس- أفريل2006	إحصائيات غير متوفرة			03		
المجموع	22267	4739	2728	42	665	

المصدر: يومية الخبر الصادرة بتاريخ 2006/06/01

إن ما يمكن اكتناهه من تلك الأرقام أن أعداد الجانحين في ارتفاع من سنة لأخرى وإن الجنح التي تسجل بشأنهم تنوعت من السرقات إلى القتل، و رغم انه لم تتوفر أرقام عن مرحلة سابقة هي مرحلة العنف السياسي الذي عصف بالبلاد و تسبب في دمار كبير و موت آلاف من الناس لم يسلم فيه الأطفال من الأذى المباشر و إلى الآثار الاجتماعية و النفسية المؤلمة بسبب ما شاهدوه من جرائم قتل و اغتصاب و فتك و نهب، فان مقارنة بين أعداد الجانحين بين 2004، و 2005 تلمح إلى صورة الازدياد و التعاظم تقدر بنسبة 1.5 ٪، وهي نسبة في مثل هكذا سلوك و في وجهة انحراف واعتلال ليست بسيطة لا سيما إذا عرفنا أنها لا تعني سوى الحالات التي تم ضبطها من طرف دوائر الأمن الوطني .

ومما يزيد هذا الموقف تماسكا هو تنوع السلوك الجانح لدى هؤلاء و تصدر السرقة ظواهر الاعتلال المسجلة يليها الضرب و الجرح فتحطيم أملاك الغير فالقتل العمدي، و هي جميعا أعراض مرضية في المجتمع لا تستوجب الفهم فحسب إنما الفعل التغييري المدروس والعاجل.

إن الأطفال الذين لا يجدون الرعاية التربوية الصحيحة يبحثون عن بيئة تحررهم من سلطة القيم الاجتماعية ومن جزر القواعد القانونية، و يشكلون بيئات اجتماعية بديلة للبيئة الأسرية السوية و يتمنعون عن سلطة المجتمع بالوسائل التي تتهيأ لهم. و هم إذ يلحقون الضرر بالآخرين فإنهم لن يكون في منأى عن كثير من الأخطار التي تتهددهم، و هذا الوضع يستوقف الباحث عن العامل أو العوامل التي تكون وراءه، وليس من المبالغة إذا رد إلى المنزل و الأسرة وعلى حد رأي علي

عبد الواحد وافي قانه" قد لا نعدو الصواب كثيرا إذا قلنا أن كفته (المنزل) – ترجح كفة العوامل الأخرى كلها مجتمعة منضما بعضها إلى بعض وذلك لأن على المنزل تتوقف آثار هذه العوامل جميعا، فبصلاحه و جهوده الرشيدة تصلح آثارها و تؤتى كلها ... و للمنزل فضلا عن ذلك وظائف تربوية خطيرة خاصة به لا يكاد يشاركه فيها و لا يغني فيها غناءه أي عامل آخر.."(علي عبد الواحد وافي :1958 . ص7 ،8)

فإذا تاه الأطفال في الشوارع كانوا أكثر عرضة للمخاطر و أكثر استعدادا للانحراف وفي الجزائر تم تسجيل العديد من حالات أطفال الشوارع، أي الذين تحولت الشوارع والطرقات إلى بيوت لهم يأوون إلى بعض زواياها يتخذون منها أماكن للسمر و اللعب والنوم و غيرها ففي سنة 2004 فقط و حسب يومية الخبر في تاريخ 2006/06/01 فان مصالح الأمن أوقفت 3485 طفلا في الشوارع سلمت منهم 2445 منهم 751 فتاة لذويهم، كما سجلت نفس المصالح وفي السنة ذاتها 3485 طفلا فارا من أسرته منهم 1074 فتاة.(يومية الخبر الصادرة في 2006/06/01). و في مجتمع كالمجتمع الجزائري لا تؤشر تلك الأرقام إلى ما ينسجم مع أخلاقياته و لا مع ذهنيات الناس خصوصا وان بين تلك الأعداد فتيات لا يكون تواجدهن في الشارع إلا تعريضا للإبتزازات الجنسية أو للاغتصاب.

و هذه الأوضاع في ذاتها و تحرك مستتبعات أخرى والطفولة المسعفة مثل مقلق في هذا السياق،ثم إن وقوع الأطفال في عالم التشرد لا يحرمهم فقط حق التمتع بطفولة سوية بل يجعل منهم ضحايا للعنف الشيء الذي تكون تبعاته على صحتهم الجسمية و النفسية و خيمة.

والجدول (2) يوضح الأطفال ضحايا العنف في الجزائر في سنوات 2005 ،2006 .

السنة	عدد الأطفال الضحايا	نوع العنف							
		جسدي		جنسي		قتل عمدي		اختطاف	
		ذ	ا	ذ	ا	ذ	ا	ذ	ا
2005	5091	3038 أغلبهم	/	634	838	22	06	139	

						ذكور		
مارس أفريل 2006	26							26

المصدر: جريدة الخبر الصادرة في 2006/06/01 (من إعداد الباحث)

ورغم أن تلك الأرقام لا تروي الحقيقة كلها لتعذر حصر كل الحالات، مما يجعل من أي تحليل حرج في بلوغ بعض من التخريجات بقين (امبريقي) عال.

قيم المؤازرة الاجتماعية و شيوع اللامبالاة بالآخرين، و هي بدائل قيمية و سلوكية مستحدثة يجوز وصفها بالقوارض لأسس التكافل الاجتماعي، و ليس هذا المشهد حاصل بتلقائية و صدفة بل هو نتيجة لأكثر من عامل فالأسرة و الاقتصاد والتربية والإعلام والمؤسسات ذات الصلة هي التي عليها تقع المهمة و المسؤولية من غير إغفال لطبيعة المرحة في بعدها الدولي، و يتساءل محمد عابد الجابري كيف سيكون هذا العالم الجديد في عصر العولمة؟ و يقول مجيبا :"لنستمع إلى احد الاختصاصين في "علم التنبؤ بالمستقبل" يحدثنا عن " أمة الغد" أمة السبرنتيك التي لا يعرف و لا يعترف أبناؤها بالعناصر التي تحدد الهوية في عالمنا التقليدي الذي ورثناه عن الآباء و الأجداد .... إننا سنقوم بإنشاء حضارة الروح في الفضاء السبرناتيكي – حضارة تكون أكثر إنسانية و أكثر عدلا من العالم الذي انشأته حكوماتكم من قبل "(محمد العابد الجابري. ص ص148، 149)

هكذا إذن يتضح أن الضغط الممارس من حكومات الدول المهيمنة يؤثر على البلاد النامية وتتعالى أصوات ترفض هذه الهيمنة و الابتزاز، و في كل الأحوال فانه لا يجوز إنكار تلك التأثيرات على الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية في أي تحليل حضاري شامل.

إن الفقر يزداد انتشارا في البلدان النامية حيث ارتفع عدد الفقراء من 1.17 مليار نسمة سنة 1987 إلى 1.19 مليار نسمة في 1998 و يتوقع أن يصل إلى 1.24 مليار نسمة في حدود 2008 و هو ما يمثل 21.9 من سكان الدول النامية، كما أن الأمية تمس حوالي 850 مليون من البالغين و إن هناك 325 مليون طفل محروم من التعليم في هذه البلدان بالإضافة إلى اختلال هيكل الصادرات و التبعية الاقتصادية و الضغوط الخارجية و المديونية الخارجية و الفجوة التكنولوجية(أ.رابح خوني و رقية حماني: 2005 ص).

فكل تلك التحديات رهنت الإنسان في المجتمع النامي و أشاعت الشعور التحقيري في نفوس الناس، و هيأت شرطيات عديدة تفاعلت جميعا معا موفرة أوساطا لنماء الظواهر الانحرافية الملتهمة لجهود سنوات من التخطيط والتنمية لا سيما في البلدان التي عرفت أنظمة حكم ثورية أو وطنية، وكانت جراء ثقلها نواتج سلبية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وعلى صحة المجتمع والأفراد في أبعادها الجسمية والنفسية فأمراض الفقر والجوع وسوء التغذية تكتسح أجيالا بكاملها في العالم النامي في حين تعرف بلاد الشمال أمراض الغنى والتخمة وأمراض نفسية ناجمة عن التمايز الاجتماعي وشدة المنافسة بغاية الربح.

وفي الجزائر بينت دراسة أعدها فريق من الخبراء الدوليين أن 10٪ من السكان يعيشون تحت الحد الأدنى من الفقر، وأن 50٪ من سكان الأرياف يعيشون أقصى درجات الفقر الأدنى.وفوق هذا فان الظروف الأمنية وظاهرة الإرهاب وسعت دائرة الفقر، وكذا المديونية وسياسة الإصلاح الهيكلي وسوء تسيير الأوضاع الاقتصادية حيث تم تسريح 100 ألف عاملا التحقوا بعدد الفقراء، وزادت نسبة البطالة فوصلت حوالي 29 ٪ ومست الشباب بنسبة 80 ٪ ، ونتيجة لهذا الوضع المتردي في الريف أمنيا واقتصاديا نشطت حركة هجرة الريف إلى أطراف المدن التي هي الأخرى تعرف أوضاعا صعبة، فتنتشر الأحياء القصديرية أين ينتشر الفقر والتهميش (ابراهيم تهامي: 2003 ص 105)

وليس بعيدا عن تلك الأوضاع ومتغيراتها ظاهرة الجنوح والانحراف والجريمة التي تجد أعشاشها في أطراف المدن لتغزو بعد ذلك المركز وتشكل أكثر من خطر على الأمن وعلى الآداب العامة وأملاك الناس، حتى أن العنف الممارس في سفور بالأسواق من قبل الجانحين لاغتصاب أموال المتسوقين بالقوة وتحت التهديد بالسلاح الأبيض بات الظاهرة الشائعة، وصارت عصابات الجناة منظمة تترصد الناس أمام البنوك ومكاتب البريد ومحطات النقل ليلا نهارا، تلك هي الحالة التي تسمعها في الخطاب الشعبي اليومي ويمكن ملاحظة شيئا منها أحيانا وقراءة أخبار عنها في اليوميات الوطنية.

ثالثا :نتائج الدراسة:

لأن الدراسة استهدفت طرق ملمحين عبرا عنهما تساؤلاهما، فان منحى النتائج يقف عندهما بشيء من التوصيف الذي تأكد من المقابلة و الإصغاء المفحوصين.

1- ملامح ظاهرة جنوح الأطفال

الملاحظ أن عمر الطفل الجانح متغير له علاقة بطبيعة سلوك الجانح في نوعه و درجة خطورته و كمية تكراره. بمعنى انه قد يكون الفعل نفسه الذي يمارسه ابن(8) سنوات ذلك الذي يفعله ابن(12) سنة لكنه عند هذا الأخير أخطر و أشرس، لامتلاكه الخبرة و للفارق في العمر.

جدول رقم(4) يوضح توزيع عينة الدراسة حسب السن.

الفئات العمرية	التكرارات	النسبة المئوية
8-6	05	٪ 25
11-9	08	٪40
-12	07	٪35
المجموع	20	٪100

صرح عديد من العينة بلغ 25 ٪ و في غير تردد و بكل تأكيد أنهم لم يعودوا يبالون بالمخاطر، و أن أي منها لا يمكن أن يصرفهم عن هدف ما أرادوه. و في مثل هذا" الجرأة" إصرار على ممارسة الجنوح بدا للأطفال الفاعلين بأنه قاعدة سلوكية وان منعه هو الاستثناء الذي لا يجب أن يحل محله، و لعل الألفة و العادة صلبت هذه الممارسة و أليتها فدخلت إلى المواقف السيكو- اجتماعية في تشكيل الأطفال الجانحين فظهرت و كأنها نسق رمزي بان للعلاقات ومؤسس للنظام.

إن الظاهر للعيان في حارات المدن الجزائرية و طرقاتها هو تلك المجموعات من الأطفال التي تجوبها، و التي يتعاطى فيها بعضهم و في سفور بالنهار كما بالليل الغراء، أو تناول المخدرات و الحبوب المهلوسة و يتباهى بعضهم بوصفها بـ: الكوراج le caurage ، أي الشجاعة ، و قيمة كالشجاعة هي بحث عن تعويض عن الجبن و الخوف و الضياع، و من ثم فهي مجرد تعبيرات عنها حتى وان علت إلى معاني التهور مظهرا.

لقد تبين في هذه الدراسة أن السرقة و النهب و السطو و اغتصاب أملاك الغير دأب جنوحي متكرر الحدوث في وسط المدينة كما في أطرافها، و أن 25 ٪ من العينة المدروسة يصفون ذلك بأنه يدخل ضمن يوميات الشلة التي ينتمون إليها، و من جهة أخرى فان 40 ٪ من العينة و أعمارهم بين (9-11) سنة غادروا المدرسة و قد ألفوا بدل ذلك ممارسة السرقة و الاعتداء على

الغير في الشوارع وصار ذلك في عرفهم مشروعا، يفعلون الجنوح بلا توجس أو خيفة من احد، و الواقع فان هكذا تصريحات تستوقف الدارس من جهتين : أما الأولى فضعف خطير في البناء المعياري للمجتمع اذ لم تعد الضوابط الاجتماعية بالفاعل الذي يخشى منه، إن على المستوى الرسمي أو على المستوى العرفي، ولعل هذه الغفوة الضبطية تمكن للجنوح من الشيوع و التجذر و الاستفحال ما يجعل من اليقظة لاحقا قليلة الجدوى. و الأمر هنا يتعلق بمؤسسات التنشئة الاجتماعية النظامية و اللانظامية فإذا وهنت الأسرة و هن دور الضبط بها و نشأت الأطفال في جو طليق لا يقوم و لا يسوي ولا يجازي ولا يعاقب، بل يكفي دلالة هنا أن أسر المفحوصين تعلم أن أطفالها في الشوارع تفعل كل ممنوع و كل محرم و بعضها يرضى أن يكون ذلك سببا في "الكسب و الرزق" و ملمح السكوت تشجيع من الأسرة للجنوح بل و مشاركة فيه، الشيء الذي يستوجب الوقوف على الدواعي القارضة لأسس البناء الاجتماعي الأسري في المجتمع الجزائري ذي الأصل الزراعي أو البدوي.

و يمكن تلمس بعض من ذلك في الوسط الأسري و خارج الوسط الأسري .

وفي النظام الاقتصادي و النظام التربوي و المنظومة الإعلامية و غيرها من المؤسسات الاجتماعية ذات الصلة بهذا الشأن.

ولعل في مرحلة التحول التي يشهدها المجتمع من النظام السياسي الأحادي إلى النظام التعددي، ومن الاقتصاد الممركز إلى اقتصاد السوق ما يفسر ظاهرة الانسلاخ الثقافي الذي ينسج خيوطه هنا و هناك بدءا من أهم مؤسسة اجتماعية لإعلان التمرد عمليا عن الطبوهات الاجتماعية و هي حركة تحد و عنف تستوجب عملا علميا يترصد نشأتها و نموها و يعمل على تجاوزها بمنطق العلم ، و الخشية أن يولد في رحم الأوساط الجانحة ثقافة الجنوح و أن تتحول إلى المشروعية بفعل عامل الزمن و التعاظم، و عامل وضع الآخر أمام الأمر الواقع،أي في اللحظة التي يكون فيها بيع الجسد حرفة مقننة و مشروعة و أخذ مال الغير ضرورة و لأنها كذلك لا تقتضي عقابا زاجرا بل مجرد معاتبة شفوية.

إن انتشار الجنوح بهذا الكم في مجتمع تشكل فيه الطفولة ما نسبته 40 ٪ يؤشر إلى وضع مستقبلي أصعب، اذ هؤلاء الأطفال هم في المستقبل شباب و رجال، ومن ثم فان رعايتهم ليست حقا من حقوقهم لكنها واجب من أوكد واجبات المجتمع حيالهم.

تشير إحصائيات رسمية أن الأطفال المتسربين في سن مبكرة تجاوز 100.000 طفلا لأسباب قاهرة اغلبها العوز المادي الذي تعاني منه الأسر، و بين استطلاع قامت به جمعية الدفاع عن حقوق الطفل أن 45 ٪ من الأشخاص البالغين يجهلون أن للطفل حقوقا،و 65٪من الأطفال أنفسهم لا يعرفون بأن لهم حقوقا بتاتا. فالأطفال أصبحوا مصدر رزق لذويهم.

لقد صرح أحد الأطفال المستجوبين أن أمه تطلب منه صباح كل يوم أن يخرج ليبحث عن أي عمل أو أن يسرق الغير أو يفعل ما يريد شريطة أن يأتيها عشيا بالمال (النقود). و ليس أكثر دلالات قول آخر عن فصاحة هذا التصريح، و الخطير هو أن تكون غير ما ام على هذا المستوى الحضاري و تسلك هذا النهج مع أولادها حتى إن كان الفقر و الجوع يتهددها، والخشية أن المؤسسات الرسمية و الجمعيات المدينة لا تتدخل في الوقت المناسب و لدى الجهة المستحقة لتقديم العون و انتشال ثقافة المجتمع أولا من الغرق قبل الحديث مفاهيم المساعدة المادية لذوي الحاجة إليها حقا، و ليس من شك في أن انتهاج سياسة الإسعاف الآتي

و المناسبي رغم أهميتها لا تكفي ، وكل المؤشرات تؤكد أن الجنوح بات يتهدد المجتمع قبل الأطفال، و يمثل خطرا على الكبار قبل الصغار.

وفي العينة المبحوثة صرح 35 ٪ من الأطفال بأنهم يتناولون المسكرات و بدائل المسكرات التي ابتدعوها لـ : لصوليسون (Solution) و هي غراء العجلات المطاطية المثقوبة(Chambre à air) ، و الزنبريطو(هو خليط من سوائل كحولية سامة) بالإضافة إلى السرقة و الاعتداء و العنف، و هذا عند إلقاء القبض على بعض منهم من قبل رجال الأمن، و في هذه الحالة يتدخل الأهل للتصالح مع الضحايا و تعويضهم كليا أو جزئيا ، غير أن الملاحظ أنه بعد هذا كله يعودون إلى نفس اليوميات الموصوفة ، و هذا يعني أن الإصرار على الجنوح أقوى من الضابط الاجتماعي الذي مثله رجل الأمن هذه المرة، و أن التعويضات لم تمنع من الاستمرار في الفعل الجانح، فكأن هذا الأخير يرجح ما سواه من النظائر أو العوامل الرافضة و المؤدبة. فالجنوح يسكين لحظة الاستفار الاجتماعي الغاضب ليعود بعد ذلك إلى سابق ما كان عليه، فكأنه للعقاب غير مبال.

2- أهم العوامل التي تسبب جنوح الأطفال

لقد صرح الأطفال المشكلين للعينة المدروسة أنهم يعيشون ظروفا اقتصادية و اجتماعية صعبة، هزت أوضاع أسرهم. فالعوز المادي في الغالب هو الدافع الأول للسلوك الجانح، ولعمالة الأطفال و لانتشار طاولات بيع السجائر و الحلويات في الظاهر وممنوعات في الخفاء، مع الإشارة أن الوضع بالنسبة للطفولة المسعفة(الطفولة بلا أسر) أشد و أخطر خصوصا و أن أعداد الولادات للأطفال المسعفين لم تعرف تراجعا.

وفي دراسة اتضح أن الأطفال الذين يشتغلون دون السن القانونية بين 250–300 ألف طفلا، و قد مست هذه الدراسة 2979 بينهم 702 بنتا في ثماني ولايات هي: العاصمة، عين الدفلة، البليدة، بجاية، بومرداس، البويرة، تيبازة، تيزي وزو ، و تظهر أن 56 ٪ غادروا المدرسة في الطور التكميلي، و أن 31 ٪ من مستوى دراسي ابتدائي وقد صرح المستجوبون أنهم غادروا المدرسة إراديا بسبب الأوضاع الاجتماعية للعائلة. و قد خرجوا من المدرسة لرفع الغبن عن الأسرة بالتحاقهم بالعمل رغم أن سنهم لا يسمح لهم من الناحية القانونية.

ومن اخطر ما يتعرض له الأطفال هو استغلالهم في شبكات الدعارة، فقد وقف أعضاء من الهيئة الوطنية لترقية الصحة و تطوير البحث على أنه فيما بين 2005–2006 و من خلال دراسة شملت 12 ولاية و من خلال عينة من 800 عاهر.تبين أن 10 ٪ أطفال يستعملون ضمن شبكات دعارة، و أن احدهم لم يتجاوز 13 سنة وهذه أبشع صورة "لعمالة" أو استغلال الأطفال في الجزائر.

و هكذا يأتي العوز المادي الذي سببه البطالة و قلة أو انعدام الدخل على رأس العوامل المسببة لجنوح الأطفال لما له من آثار تتالي و يأخذ بعضها برقاب بعض، و تصل إلى أعلى ما يمكن أن تصل إليه حينما تتحول إلى كل معقد هو ثقافة جنوح تؤسس الشلل و تجمع نظراء الحالات، و تركن القيم المحافظة إلى السكون ، و تستقيل الأسرة من مهامها الحقيقية، و تعجز المدرسة و مراكز الرعاية على القيام بدورها التربوي و الحضاري فاسحة المجال بلا إرادة إلى شرطيات استنها ض الجنوح و تعشيشه في النسيج الاجتماعي الواسع.

خلاصة:

جنوح الأطفال ظاهرة تبدو في مجموعة من المؤشرات أهمها، السرقة و الاعتداء على الغير و تعاطي المسكرات، والتسكع بالأسواق والشوارع بحثا عن الضحايا، وأما العوامل التي تبين أنها وراء

هذه الظاهرة فمتعددة أهمها العوز المادي للأسرة، وسوء التربية والبيئات الاجتماعية السيئة، و ما يزيد الظاهرة توطنا و شيوعا هو ضعف الضبط الاجتماعي. الشيء الذي جعل الجانحين في منأى عن الملاحقة الاجتماعية التربوية أو الردعية.

لقد تبين في هذه الدراسة أن شيوع ظاهرة جنوح الأحداث تتكرس و تتجذر باتجاه اختراق دائرة الاستثناء و تحاول أن تفرض نفسها في يوميات الجماعة الاجتماعية لا سيما في الأحياء و الحارات الشعبية وفي بعض الأسر. مما يستوجب التدخل الاجتماعي للتكفل بالأطفال ولمساعدة الأسر المعوزة بالتوازي مع استراتيجيات وطنية للإعلام و التحسيس.

ومع ذلك فان ما توحي به الإحصائيات القليلة المتوفرة يعكس صورة بائسة في عالم الطفل الجزائري تحمل معان سوسوثقافية طارئة تمثل قيما و أنماطا سلوكية غريبة ،لكنها تأخذ مواقع تتثبت و تترسخ مع الوقت في الواقع المجتمعي. بانية بذلك سلما من القيم وموجهات سلوك ذات نزعة فردانية و مادية و شهوانية، و كان من أخطرها ما يشبه استقالة للأسرة من أدوارها التربوية و الاجتماعية، و تراجع الروح الجمعية و ضعف الوازع الأخلاقي والأعراف.

المراجع

1- علي عبد الواحد وافي، عوامل التربية.ط1- مكتبة الانجلو المصرية.1958

2- محمد عابد الجابري. قضايا في الفكر المعاصر.ط1، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية.1997

3- بدرة معتصم ميموني، الاضطرابات النفسية و العقلية عند الطفل و المراهق. ط2 . الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية.2005 .

4- جريد الخبر.الصادرة بتاريخ 2006/06/01

5-ابراهيم توهامي " البلدان النامية أمام تحديات الفقر". مجلة العلوم الإنسانية عدد 20 . ديسمبر 2003 . جامعة منتوري- قسنطينة-الجزائر.